



4 أيلول/سبتمبر 2018، صلالة، عُمان - وقّعت اليوم بلدان إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط على اتفاق عالمي بشأن التغطية الصحية الشاملة لعام 2030 خلال "الاجتماع الوزاري حول الطريق نحو التغطية الصحية الشاملة" المعقود حالياً في صلالة بسلطنة عُمان في الفترة من 3 إلى 5 أيلول/سبتمبر 2018. ووافق وزراء الصحة ورؤساء الوفود موافقةً جماعيةً على هذه الوثيقة التاريخية، مما جعل هذا الإقليم هو الإقليم الأول الذي يقوم بذلك من بين الأقاليم الستة لمنظمة الصحة العالمية.

ويُثبت التوقيع على الاتفاق العالمي بشأن التغطية الصحية الشاملة لعام 2030 وجود مستوى عالٍ من التزام جميع بلدان الإقليم باتخاذ إجراء لإحراز تقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ويعني ذلك أن الموقّعين وحكوماتهم يتعهدون بالتعاون الفعال على تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال بناء نظم صحية مُنصّفة ومستدامة وقادرة على الصمود.

ويهدف هذا الاتفاق العالمي إلى إيجاد زخم سياسي، والدعوة إلى تخصيص موارد كافية ومناسبة ومُنسّقة جيداً للأنظمة الصحية، وتشجيع الشركاء على متابعة التقدم المحرز والخضوع للمساءلة.

وقال الدكتور أحمد المنظري، المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط: "لقد توجّهنا بالدعوة إلى بلدان الإقليم للتوقيع على الاتفاق العالمي بشكل مشترك كدليل على الالتزام الإقليمي والتضامن في سبيل تحقيق التغطية الصحية الشاملة. فالإرادة والالتزام السياسيان ضروريان لضمان واستدامة الاستثمار في الصحة ودفع الإصلاحات المناسبة للنظم الصحية."

وتعتبر المشاركة الصحية الدولية من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة 2030 منصةً لتبادل المعرفة والعمل بشكل جماعي على تعزيز النظم الصحية. ومن خلال الانضمام إلى هذه المشاركة، سوف يكون بإمكان الموقّعين الوصول إلى شبكة من خبراء الصحة العالميين، وسوف تُتاح لهم الفرصة لتبادل الخبرات والعمل الجماعي لتعزيز النظم الصحية.

افتُتح الاجتماع أمس برعاية صاحب السمو السيد أسعد بن طارق بن تيمور آل سعيد، نائب رئيس وزراء عُمان لشؤون العلاقات الدولية والتعاون الدولي، والممثل الخاص لجلالة السلطان قابوس بن سعيد.

وألقى معالي وزير الصحة العُماني، الدكتور أحمد محمد عبيد السعيد، الضوء على الخطوات التي اتخذتها عُمان بالفعل من أجل تحقيق التغطية الصحية المشاملة، بما في ذلك التوسع في باقة الخدمات الصحية الأساسية المُقدّمة إلى جميع سكان عُمان.

وأكد الدكتور المنظري، في كلمته الافتتاحية، أن التغطية الصحية المشاملة تركز تركيزاً أساسياً على الناس. ويعني ذلك أن جميع الناس والمجتمعات ينبغي أن يكونوا قادرين على الوصول إلى ما يحتاجون إليه من خدمات صحية ذات جودة كافية، دون أن يتكبّدوا مشقة مالية.

وأعلن الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، في رسالة مُسجّلة وجّهها إلى المجتمع، أن التغطية الصحية المشاملة على رأس أولويات منظمة الصحة العالمية، مُعتبراً أن التغطية الصحية المشاملة والأمن الصحي وجهان لعملة واحدة. وقال المدير العام للمنظمة إن: "المنظم الصحية القوية، التي أساسها الرعاية الأولية التي تركز على الناس، هي الاستثمار الأمثل للحد من أوجه عدم المساواة، وخط الدفاع الأحرص في وجه آثار حالات الطوارئ".

أما سعادة البروفسور رجب أكادوغ، عضو البرلمان ووزير الصحة السابق ونائب رئيس الوزراء في تركيا، فقد سلّط الضوء في كلمته التي ألقاها بوصفه متحدّثاً رئيسياً على التحوّل الذي أحدثته بلده في نظام الرعاية الصحية. وذكر أن ذلك التحوّل لم يُمهّد الطريق أمام التغطية الصحية المشاملة في تركيا فحسب، بل ضرب مثلاً يمكن أن تحتذي به البلدان الأخرى.

وكانت الدكتورة سانيا نيشتار من المتحدثين الرئيسيين أيضاً. وبصفتها رئيساً مشاركاً للجنة العالمية المستقلة الرفيعة المستوى المعنية بالأمراض غير المسارية التابعة لمنظمة الصحة العالمية، قالت الدكتورة سانيا إن الأمراض غير المسارية يجب أن تكون جزءاً من أطر التغطية الصحية المشاملة. فالأمراض غير المسارية هي الأكثر فتكاً في العالم، وهي السبب الرئيسي للأمراض والإعاقة التي يمكن الوقاية منها.

وفي كلمتها التي ألقتهابصفتها متحدثة رئيسية، شرحت صاحبة السمو الملكي الأميرة دينا مرهد، الرئيسة المُنتخبة للاتحاد الدولي لمكافحة السرطان، كيف يمكن للتغطية الصحية المشاملة أن تقلص من عدد الوفيات بسبب السرطان والتفاوتات في الحصائل الصحية.

وجرى خلال الجلسات التقنية إطلاع المشاركين على تحليل البنك الدولي لإصلاحات التغطية الصحية المشاملة في أكثر من 40 بلداً يبلغ مجموع 2.6 مليار نسمة. ومن الدروس المُستفادة أن جميع البلدان، بغض النظر عن حالة الدخل، يمكن، بل وينبغي، أن تمضي قُدماً صوب التغطية الصحية المشاملة. وقال الدكتور فرناندو مونتينيغرو توريس، كبير الاقتصاديين الصحيين في البنك الدولي: "لا يلزم أن يكون البلد ثرياً ليبدأ في التحرك نحو التغطية الصحية المشاملة".

وأكد الدكتور ظفار ميرزا، مدير تطوير النظم الصحية في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، على أهمية باقة الخدمات الصحية الأساسية المُقدّمة لجميع السكان في سياق التغطية الصحية المشاملة، إلى جانب مجموعة من الخدمات

المشتركة بين القطاعات التي تتناول المخاطر السلوكية والبيئية.

وفي اليوم الأخير من الاجتماع، سيواصل المشاركون مناقشة الجهود الدرامية إلى تعزيز النظم الصحية لتحقيق التغطية الصحية المشاملة وضمان الحماية من الأزمات الصحية، والمقصود بمبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب" - وهو مبدأ أساسي من مبادئ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

لمزيد من المعلومات:

المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط:

د. فتحية غولن غديك

منسق تطوير العمالة الصحية

هاتف محمول: +90 545 127 20

بريد إلكتروني: int.who@gedikg

أميد محيط

مدير تقني

وحدة الإعلام والاتصال

هاتف محمول: +91 881 106 20

بريد إلكتروني: int.who@mohito

منى ياسين

مسؤولة الإعلام

وحدة الإعلام والاتصال

هاتف محمول: +92 601 100 20

بريد إلكتروني: int.who@yassinm

Saturday 17th of May 2025 04:27:59 PM